

تقدير قال في شرح المقاصد ان  
اريد بالفساد عدم التكون فتؤثره  
ان يقال لو تعدد الاله لم تتكون  
السموات والارض لان تكونها اما  
بمجموع القدرتين او بكل منهما او باحدهما  
والكل باطل اما الاول فلان من  
سائر الاله كان القدرة واما  
الثاني فلان متنازع توارد العليتين  
المستعملتين واما الثالث فلان  
توزيع بلا مرجح ويرد عليه ان  
الترديد اما علمي تقدير التمانع  
الغرضي في يرد منع الملازمة لان  
وجودها لا يستلزم وقوع ذلك  
التقدير عقلا واما علمي المطلق في  
يكنى اختيار الاول وكمال القدرة في  
نفسها لا ينافي تعلقها بحسب  
الارادة علمي وجه يكون للقدرة الذي  
مدخل كما في افعال العباد عند الاستاذ  
وكذا يمكن اختيار الثالث بان يريد

احد

احدها الوجود بقدرة الخضر او يعوض  
بارادة تكوين الامور الى الخضر ولا  
استحالة فيه والتحقيق في هذا  
المقام انه ان حمل الاله الكريمة على  
نفي تعدد الصانع مطلقا في حجة  
اقتناعية لكن النظم من الالهية نفي تعدد  
الصانع الموشى في السما والارض  
حيث قال تعالى لو كان فيها الاله  
اسم لفسدتا اذ ليس المراد التمكن  
فيها فالحق ان الملازمة قطعية  
اذ التوار وباطل فتاثيرها اما علمي  
سبيل الاجتماع او التوزيع فيلزم  
انعدام الكل او البعض عند عدم كون  
احدها صانعا لان جزء عملة او عملة  
تامة فيفسد العالم ابي لا يوجد هذا  
المحسوس كلا او بعضا ويمكن ان توجه  
الملازمة بحيث تكون قطعية علمي  
المطلق وهو ان يقال لو تعدد الواجب  
لم يكن العالم ممكنا فضلا عن الوجود